الامـيركيـة. وأعرب عن أمله في ألّا تعمد الولايات المتحدة الاميركية الى الضغط على اسرائيل، أو تهديد الهجرة، لأنها تدرك، تماماً، المزاج العام في الداخل. وأضاف «ان احداً لم يقل لنا ان الضمانات ستكون وسيلة للضغـط على اسرائيـل، أو انهـا ستكـون مشروطة بخطوات سياسية» (**دافار**، ٦/٩/١٩٩١).

ويبـدو ان حكومة شامير آثرت ان تترك مهمة التعامل مع الموقف الاميركي هذا لجماعات اللوبي الاسرائيلي، التي سرعان ما حشدت نشيطيها للتأثير في اعضاء مجلس الشيوخ، وضمان تأييدهم الطلب الاسرائيـلي. وخلال أيام قليلة، أعلنت «ايباك» عن انهـا تضمن تأييـد ما بين ٦٧ ـ ٧٥ عضـواً في الكـونغرس الاميركي، في الوقت الذي كان الرئيس بوش يلقي خطابه العنيف الى الجمهور الاميركي في ١٢/٩/١٩٩١ (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٩١). واعتبر عدد من مؤيدي اسرائيل في واشنطن خطاب الرئيس بوش بمثـابـة «قنبلة ذرّيـة» أُلقيت على اسرائيـل وانفجرت، الامر الذي يفسّر القلق العميق الذي ساد في اوساط المسؤولين الاسرائيليين. وشدّد هؤلاء على المقارنة التي أجراها بوش بين اسرائيل والعراق الذي يحكمه الرئيس صدام حسين، وعلى تحديده، للمرة الاولى من جانـب أي رئيس امـيركي، ان انهـاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو مصلحة اميركية؛ وبـالتـالي، فان الاساءة الى احتمالات تقدّم مسار السـلام تشكّـل اسـاءة للأمن القـومي الاميركي (**المصدر نفسه**).

هذا المـوقـف المـتـشـدّد من جانب الرئيس الاميركي، الذي فسّره البعض بأنه تعبير عن تعهّدات سرية اعطاها بوش للرئيس السوري، حافظ الاسد، مقـابـل موافقة سوريا على حضور مؤتمر السلام العتيد، أثارت مخاوف اللوبي الاسرائيلي من مواجهة عنيفة مع الرئيس الاميركي، من شأنها ان تعرّض المصـالـح الاسرائيلية لدى الادارة الاميركية لأزمة عميقـة مستقبلاً. وعليه، ارتفعت الاصوات مطالبة بتحاشي المواجهة، والبحث، سريعاً، في تسوية مقبولة من جميع الاطراف. وعكس تصريح وزير الخارجية الاسرائيليـة، دافيـد ليفي، الاجواء التصالحية في صفوف الاسرائيليين، حيث قال: «لقد كانت اسرائيل المبادرة والفاعلة من أجل تعزيز عملية السلام بدون أي ارتبـاط بمسـألة الضمـانـات؛ وقـد اعتبـر وزير الخارجية الاميركية، في زيارته الاخيرة، موقف اسرائيـل ايجابياً للغاية». وأضاف ليفي: «منذ ان تقـدّمنا بطلب الضمانات، لم يكن هناك أي ارتباط بينها وبين مسار السلام. بل اننا استجبنا، في حينه، لطلب الادارة الاميركية تأجيل تقديم الطلب من آذار (مارس) الى أيلول (سبتمبر)، من خلال رغبتنا في التعـاون». وزعم ان استيعـاب الهجـرة «مسـألة محض انسانية، والضمانات المالية حيوية لانجاح استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين». وأكد ليفي ان «اسرائيـل لا تتجـه نحـو مواجهـة مع حليفها الولايات المتحدة الاميركية؛ كما ان طلبنا الضمانات لا يشكّل استفزازاً لأي جهة، ولا عرقلة لتقدّم مسار السلام» (**دافار**، ١٣/٩/١٩٩١).

هذا الموقف، المعتدل نسبياً، خالفه تماماً حديث شامـير في باريس، في لقـاء مغلق مع مجمـوعة من مؤيـدي حركة «حيروت» في فرنسا. وكانت مصادر الوفد المرافق لرئيس الحكومة الاسرائيلية ذكرت ان شامـير اعتبـر خطاب الرئيس بوش بمثابة «اهانة شخصية له»، ولكنه امتنع عن الردّ، علناً، على أقوال الرئيس الاميركي. وانتهز شامير فرصة اللقاء المغلق مع مؤيدي «حيروت» ليعلن «ان اسرائيل لن تتنازل عن مصالحها الحيوية مقابل المال... وانها لن تقدّم لعملية السلام أي تنازلات امتنعت عن تقديمها حتى الآن». وأقـرّ شامـير بوجـود مشكلة بين اسرائيـل والولايات المتحدة الاميركية، لكنه اعتبر ان المشكلة الاكبـر هي القائمة بين الادارة الاميركية ومجلس الشيوخ (**هآرتس**، ١٥/٩/١٩٩١).

وازدادت أزمـة الضمـانـات حدّة مع تتـالي التصريـحـات والتـعـليـقـات من جانـب الوزراء والمسؤولين الاسرائيليين الذين أيّدوا، في غالبيتهم، سياسة شامير المتصلّبة. وذهب الوزير بلا حقيبة، رحبعام زئيفي، الى حدّ اتهام بوش بالعداء للسامية وبالكذب (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٩/١٩٩١). الّا ان هذه المـواجهـة مع الولايات المتحدة الاميركية عكست اختـلافـات واضحـة بين أحـزاب اليمين واليسـار الاسرائيليـة وتعـاملهـا مع السيـاسـة الاسرائيلية تجاه هذه الأزمة. ففي حين أيّدت احزاب اليمين موقف شامير وتعنّته، انتقدت احزاب الوسط العمّالي واليسار اصرار حكومة الليكود على سياسة المـواجهـة مع حليفها القوي، وهي السياسة التي